African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 4, Issue 3, 2025
Page No: 1155-1168
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2024: 0.81 **SJIFactor 2024: 6.856** **ISI 2025: 1.191**

التجسيد الثقافي للتحول الديمقراطي: مقاربة تحليلية للسياقات العربية

عادل محمد ميلاد الفرجاني[1*]، معمر محمد الهادي العباني[2]
[1] كلية التجارة، جامعة الزيتونة، ترهونة، ليبيا
[2] كلية الاقتصاد والتجارة، القره بوللي، جامعة المرقب، ليبيا

The Cultural Embodiment of Democratic Transformation: An Analytical Approach to Arab Contexts

Adel Mohammed Meelad Alfirgani [1 *], Maamar Mohammed Alhadi [2]
[1] Faculty of Commerce, Azzaytuna University, Tarhuna, Libya
[2] Faculty of Economics and Commerce, Al-Qarabuli, University of Mergeb, Libya

[*]Corresponding author adelelfrgani@gmail.com [*]المؤلف المراسل
Received: July 24, 2025 Accepted: September 17, 2025 Published: September 25, 2025

الملخص

تتبنى هذه الدراسة منهجية تحليلية متعددة الأبعاد لاستكشاف العلاقة المعقدة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي في السياق العربي. تعتمد البحث على دمج المنهج التاريخي التحليلي لتطور الأنماط الثقافية مع منهج دراسة الحالة لتحليل التجارب العربية في التحول الديمقراطي، مدعوماً بالمنهج المقارن مع النماذج الدولية. استخدمت الدراسة أدوات تحليلية متقدمة شملت تحليل الخطاب السياسي السائد، ودراسة المؤشرات الكمية والنوعية لقياس درجة التحول الديمقراطي، مع التركيز على مؤشرات الحكم الرشيد والمشاركة السياسية والتعددية الحزبية، كما وظفت منهجية تحليل النظم لفهم التفاعل بين المنظومة الثقافية والسياسية، وطبقت منهجية المسح الوثائقي الشامل للأدبيات الأكاديمية، تم التحقق من صدق النتائج عبر التثليث المنهجي والمراجعة الأكاديمية المتخصصة، مما ضمن متانة المنهجية وموثوقية النتائج، كشفت الدراسة أن نجاح التحول الديمقراطي مرهون بتحول مواز في الثقافة السياسية، حيث أن التغيير المؤسسي دون تغيير ثقافي يبقى قاصراً عن تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي ومستدام.

الكلمات المفتاحية: الثقافة السياسية، الثقافة السياسية العربية، التحول الديمقراطي.

Abstract

This study adopts a multidimensional analytical methodology to explore the complex relationship between political culture and democratic transition in the Arab context ،The research integrates historical-analytical methods to examine the evolution of cultural patterns with case study analysis of Arab democratic transition experiences, supported by comparative analysis with international models.The study employed advanced analytical tools including analysis of prevailing political discourse, and examination of quantitative and qualitative indicators to measure the degree of democratic transition, with particular focus on indicators of good governance, political participation, and political pluralism. It also utilized systems analysis methodology to understand the interaction between cultural and political systems, and implemented comprehensive documentary survey methodology of academic literature.Results were validated through methodological triangulation and specialized academic review,

ensuring methodological robustness and reliability of findings. The study revealed that successful democratic transition depends on a parallel transformation in political culture, as institutional change without cultural change remains insufficient for achieving genuine and sustainable democratic transformation.

Keywords: Political Culture, Arab Political Culture, Democratic Transition.

المقدمة

تعد الثقافة السياسية مدخلًا تحليليًا محوريًا لفهم آليات المشاركة السياسية ومسارات التحول الديمقراطي، حيث تشكل منظومة القيم والمعتقدات والمواقف العاطفية والأنماط السلوكية المتعلقة بالحكم والسياسة الإطار الحاكم الذي تُفسر من خلاله الممارسات السياسية للمواطنين، ولا يقتصر دور هذه الثقافة على تشكيل اتجاهات الأفراد فحسب، بل تمتد إلى كونها عاملاً حاسماً في تحديد وتيرة وسرعة التحول الديمقراطي، بل ونجاحه أو إخفاقه، ويعتبر العالم السياسي جبرائيل ألموند (Gabriel Almond) من الرواد المؤسسين لهذا المفهوم، حيث قدمه في مقالة تأسيسية سنة 1956 سعى فيها إلى وضع إطار مقارن لتحليل النظم السياسية، وقد صاغ ألموند المفهوم بشكل تجريبي، عرّفه فيه بأنه "توجهات المواطنين النفسية تجاه النظام السياسي"، مشيرًا إلى أن الثقافة السياسية تمثل "نمطًا من المواقف والاتجاهات والمعارف السياسية التي تُعرّف علاقة الأفراد بالنظام السياسي الذي ينتمون إليه" (ألموند، 1956، كما ورد في العبدلي، 2018)، وبتعبير آخر، فإن الثقافة السياسية هي النظام المعرفي والقيمي الذي يستوعب من خلاله الأفراد القيم السياسية السائدة في مجتمعهم، ويعبرون عنه عبر منظومات من التصورات والمشاعر والأنماط الإدراكية التي تحدد علاقتهم بالحياة السياسية برمتها، وتنبع الأهمية الاستثنائية للثقافة السياسية من دورها المزدوج: فهي من ناحية، القناة التي تُعبر من خلالها الجماعات عن مطالبها ومصالحها السياسية، وهي من ناحية أخرى، الآلية الفاعلة في عمليات حشد وتعبئة القطاعات المجتمعية المختلفة (الاجتماعية، والسياسية، والثقافية)، مما يجعلها قوة دافعة للتغيير أو عاملًا مثبّتًا للوضع القائم.

الادبيات السابقة

يكشف استعراض الأدبيات والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث عن ثراء المكتبة الأكاديمية في هذا الحقل، مع تركيز معظمها على دراسة حالات فردية، كما تبرز مساهمات نظرية وتطبيقية عديدة في الدراسات الأجنبية والعربية، وفيما يلي استعراض نقدي لأبرز هذه الدراسات:

- **طاهري، م. (2017). الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة في مسألة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية (رسالة ماجستير غير منشورة).**

تناولت هذه الرسالة العلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي، مع التركيز على إشكالية الاستعصاء الديمقراطي في السياق العربي، وخلصت إلى أن الثقافة السياسية السائدة تمثل مدخلًا حاسمًا للبناء الديمقراطي، مؤكدةً على ضرورة بناء ثقافة ديمقراطية كشرط مسبق لنجاح أي تحول ديمقراطي في المنطقة، تُعد هذه الدراسة مرجعًا أساسيًا في الربط بين العامل الثقافي ومعضلة الديمقراطية عربيًا.

- **حمد، ز. ج. (ب.ت). العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي (دراسة جامعية). الجامعة المستنصرية، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق.**

حللت هذه الدراسة أزمة الأنظمة التسلطية وعجزها عن التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وقدمت مقارنة بين النموذج التقليدي للدولة القائم على الولاءات الضيقة، والنموذج الحداثي القائم على قيم التحول الديمقراطي وشروطه، تساهم هذه الدراسة في فهم التحولات البنيوية المطلوبة لتجاوز الأزمات السياسية المزمنة.

- **ولد أباه، س. ب. ع. (2014). عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. دار الفكر العربي.**

انطلق الكتاب من تحليل الواقع العربي في أعقاب التحولات العالمية أواخر القرن العشرين وانتشار قيم التعددية، ناقش المؤلف الانفتاح السياسي وآمال التحول، مع تحليل نقدي لخطاب التحول الديمقراطي في العالم العربي وممارساته العملية، يقدم هذا العمل رؤية شاملة للعقبات الهيكلية والإشكاليات الفكرية التي تواجه الديمقراطية في المنطقة.

- **بلعور، م. (ب.ت). التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988 – 2008) (أطروحة دكتوراه غير منشورة).**

ركزت هذه الأطروحة على العوامل الداخلية والخارجية التي دفعت النظم العربية، ممثلة في الحالة الجزائرية، نحو إدخال إصلاحات ديمقراطية، كما سلطت الضوء على الإشكاليات المستمرة التي تعيق اكتمال عملية التحول الديمقراطي، تقدم الدراسة تحليلًا معمقًا للتفاعل بين ضغوط البيئة الدولية والواقع المحلي في صياغة مسارات التحول.

إشكالية الدراسة

تعد العلاقة بين البنى الثقافية والتحولات السياسية من الإشكاليات المركزية في حقل السياسة المقارنة، لا سيما في السياقات التي تتسم بانزياح بين القيم التقليدية ومتطلبات التحديث السياسي، وفي هذا الإطار، تبرز الثقافة السياسية كمتغير مستقل حاسم، له تأثير بالغ في تحديد مسار ونجاعة عملية التحول الديمقراطي، وتكتسب هذه الإشكالية راهنية خاصة في الواقع العربي، حيث تواجه عمليات التحول تعقيدات بنيوية نابعة من تشابك العوامل الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، مما يجعل من دراسة الدور الفعلي للثقافة السياسية مدخلاً ضروريًا لفهم واستشراف احتمالات التغيير الديمقراطي في المنطقة.

في ضوء ما سبق، يمكن صياغة الإشكال المحوري للدراسة على النحو التالي:

إلى أي مدى تُشكِّل الثقافة السياسية متغيرًا تفسيريًا فاعلاً، وعاملًا حاضنًا يُسهِّل عمليات الانتقال نحو الديمقراطية في البلدان العربية؟

ينبثق عن هذا السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تُفصّل جوانب الإشكالية:

- ما الإطار المفاهيمي والنظري لمصطلح "الثقافة السياسية"، وما هي أبعاده الرئيسية التي تميزه عن المفاهيم المجاورة؟
- ما السمات والخصائص المائزة للثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية، وما مدى توافقها أو تعارضها مع متطلبات النظام الديمقراطي؟
- ما المحتوى الإجرائي لمفهوم "التحول الديمقراطي"، وما المراحل والمؤشرات التي تُقاس من خلالها هذه العملية؟
- كيف يمكن تقييم الأثر السببي للثقافة السياسية، بوصفها متغيرًا مستقلاً، في تعزيز أو إعاقة فرص التحول الديمقراطي في الواقع العربي؟

فرضية الدراسة

تنبثق هذه الدراسة من فرضية رئيسية مفادها أن طبيعة الثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية تُشكّل متغيرًا تفسيريًا حاسمًا في تحديد إمكانية ومسار التحول الديمقراطي، على وجه التحديد، تفترض الدراسة أن وجود ثقافة سياسية تشاركية، تقوم على قيم التعددية والمشاركة الفاعلة والتداول السلمي للسلطة واحترام الحريات العامة، يُعد شرطًا أساسيًا لا غنى عنه لتوفير الحاضنة المجتمعية الملائمة وخلق الفرص الكفيلة بانتقال ديمقراطي ناجح ومستقر.

أهمية الدراسة

تكمن الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة في عدة مستويات:

- **على المستوى النظري**: تساهم الدراسة في إثراء الحقل النظري المتعلق بـ "سيسيولوجيا التحول الديمقراطي"، من خلال تحليلها للعلاقة الجدلية بين العامل الثقافي-الاجتماعي والعملية السياسية. كما تُقدّم إضافة نوعية للأدبيات العربية التي تبحث في مداخل الثقافة السياسية كإطار تفسيري لظواهر التغيير السياسي.
- **على المستوى المنهجي**: تبرز أهمية الدراسة في اعتمادها على منهجية تربط بين التحليل النظري والتطبيقي، مما يسمح باختبار أثر المتغير الثقافي (الثقافة السياسية) على متغير سياسي (التحول الديمقراطي) في سياق عربي محدد، وهو ما يُعد محاولة لتجاوز الدراسات الوصفية العامة.

- **على المستوى التطبيقي**: تمثل الدراسة محاولة لتشخيص الواقع السياسي العربي، حيث تُقدّم تحليلاً نقديًا لدور الثقافة السياسية السائدة كعامل محفز أو معيق لعمليات الإصلاح، وبهذا، تهدف إلى تقديم رؤى استشرافية قد تفيد صناع القرار والنخب الفكرية والمؤسسات المعنية بالإصلاح السياسي في فهم العوائق الثقافية العميقة وكيفية معالجتها.
- **تحديد العلاقة السببية**: تسعى الدراسة إلى تحديد طبيعة وآلية تأثير الثقافة السياسية في عملية التحول، من خلال تحليل كيف يُحدّد نمط الثقافة السائدة وسرعة استجابتها للتغير، وتيرة وإنجاز التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مما يسد ثغرة في العديد من الدراسات التي تتعامل مع العلاقة بشكل انطباعي.

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف المتكاملة، يمكن صياغتها على النحو التالي:

- **بناء الإطار المفاهيمي**: وذلك من خلال تحديد المضمون النظري لمفهومي "الثقافة السياسية" و"التحول الديمقراطي"، واستعراض أبرز المقاربات النظرية التي تناولتهما، مع بيان خصائص كل منهما ومؤشرات القياس المرتبطة به.
- **تحليل الخصائص والسياق**: ويهدف هذا المحور إلى رصد وتحليل السمات الأساسية للثقافة السياسية السائدة في المجتمعات العربية، مع التركيز على القيم والمكونات المتوارثة وتأثيرها في التشكيل السياسي، وتحديد الدوافع الهيكلية والسياقية (الداخلية والخارجية) التي تدفع نحو عملية التحول الديمقراطي.
- **الكشف عن العوائق والتحديات**: حيث تهدف الدراسة إلى تشخيص وتحليل أبرز المعوقات البنيوية والثقافية التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في البيئة العربية، مع التركيز بشكل خاص على دور الثقافة السياسية العربية السائدة كعامل مثبّت أو معيق في هذه المعادلة.
- **قياس الأثر واستشراف الآفاق**: وهو الهدف التكاملي للدراسة، والذي يسعى إلى تقييم الأثر الحقيقي للثقافة السياسية في عملية الانتقال الديمقراطي، وبيان مدى قدرتها على تعزيز أو عرقلة هذا التحول، ومن ثم تقديم رؤى استشرافية حول شروط وإمكانيات تطوير ثقافة سياسية داعمة للديمقراطية في الواقع العربي.

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لكونه الأكثر ملاءمة لطبيعة البحث وأهدافه، لا يقتصر دور هذا المنهج على وصف الظاهرتين محل الدراسة – الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي – فحسب، بل يتعداه إلى تحليل الأبعاد والعلاقات السببية التي تربط بينهما.

يتمثل التطبيق العملي لهذا المنهج من خلال الخطوات التالية:

- **الوصف المنظم**: يقوم المنهج أولاً بجمع البيانات والمعلومات ذات الصلة من المصادر المكتبية والأرشيفية الموثوقة (كتب، دراسات سابقة، تقارير دولية، إحصائيات) لوصف واقع الثقافة السياسية السائدة في المنطقة العربية ومستوى تطور عملية التحول الديمقراطي فيها.
- **التحليل النقدي**: في هذه المرحلة، يتم تفكيك العلاقة التفاعلية بين المتغيرين الرئيسيين؛ حيث يُحلَّل كيف تؤثر السمات الثقافية (كالقيم والاتجاهات والمعتقدات السياسية) في تشكيل مسار التحول الديمقراطي (من خلال مؤشرات مثل قوة المجتمع المدني، ومستوى المشاركة السياسية، وطبيعة التداول السلمي للسلطة)، وبالعكس، كيف تؤثر التحولات السياسية والمؤسسية في إعادة تشكيل الثقافة السياسية على المدى الطويل.
- **التفسير والاستنتاج**: تهدف العملية التحليلية في نهايتها إلى تفسير طبيعة الإشكالية وتقديم استنتاجات علمية حول دور الثقافة السياسية كعامل حاسم في تعزيز أو إعاقة عملية التحول الديمقراطي في السياق العربي.

وبالتالي، فإن المنهج الوصفي التحليلي لا يكتفي بسرد الوقائع، بل يغوص في أعماقها لتقديم فهم معمق للعلاقة الجدلية بين البنى الثقافية والتحولات السياسية، مما يخدم أهداف الدراسة ويجيب على أسئلتها البحثية بشكل منهجي.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للثقافة السياسية

المطلب الأول: المفهوم والنشأة التأسيسية للثقافة السياسية

يشكل مفهوم الثقافة السياسية حجر الزاوية في فهم السلوك السياسي للجماعات والأفراد، حيث يمثل الجانب الذاتي من الحياة السياسية الذي يمنحها المعنى والنمط، وقد ارتبط المفهوم بتطور حقل السوسيولوجيا السياسية، ليصبح أداة تحليلية لا غنى عنها في تفسير الاختلافات بين النظم السياسية.

- **النشأة التأسيسية: إسهام جبرائيل ألموند**

يُعتبر العالم السياسي الأمريكي جبرائيل ألموند (Gabriel Almond) الرائد المؤسس للمفهوم، حيث قدمه في مقالته التأسيسية عام 1956 في محاولة لتطوير إطار مقارن لفهم النظم السياسية، عرّف ألموند الثقافة السياسية بأنها "نمط من التوجهات والاتجاهات والأنماط السلوكية النفسية تجاه الظواهر السياسية، والتي تحدد المعنى والسياق الذي تجري فيه العمليات السياسية" (المغيربي، 1989، ص 219)، وقد ميز هذا التعريف بين ثلاثة أنماط مثالية للثقافة السياسية: الثقافة "المحلية" أو "المنغلقة"، والثقافة "التابعة"، والثقافة "المشاركة"، مما أرسى أساسًا نظريًا لتحليل علاقة المواطن بالنظام السياسي.

- **التطور المفاهيمي: من ألموند إلى التكامل النظري**

تلت إسهام ألموند محاولات عديدة لإثراء المفهوم وتعميقه، فعرّفها لوسيان باي (Lucian Pye) بأنها "مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشfeelingsير التي تمنح النظام والسياق للعملية السياسية، وتوفر القواعد الضابطة التي تحكم السلوك السياسي للأفراد داخل النظام" (الجمل وجابر، 2003، ص 41)، بينما ذهب الدكتور غازي فيصل حسين إلى تعريفها بشكل أوسع يربط بين البعدين المجتمعي والفردي، معتبرًا إياها "مجموعة القيم والأفكار والمعتقدات المتبلورة في المجتمع، والتي تؤثر في بناء السلوك السياسي للأفراد تجاه السلطة، وتؤثر أيضًا في اتجاهات السلطة تجاه الأفراد" (فيصل، 2014، ص 174).

- **الثقافة السياسية والشرعية الديمقراطية: العلاقة الجوهرية**

تكشف هذه التعريفات عن ارتباط عضوي بين الثقافة السياسية والديمقراطية، فالديمقراطية، كما يؤكد العديد من الباحثين، ليست مجرد هيكل مؤسسي، بل هي بالأساس "نسق من القيم والاتجاهات والمشاعر التي تشجع على الممارسة الديمقراطية الفاعلة من جانب الحاكم والمحكومين معًا" (نوير، 2011، ص 26). وبالتالي، فإن نجاح الديمقراطية واستدامتها مرهونان بوجود ثقافة سياسية مشاركة تدعم قيم التعددية والتسامح والمحاسبة.

المطلب الثاني: أنماط الثقافة السياسية وتصنيفاتها النظرية

اعتمادًا على الدراسة الكلاسيكية التي أجراها ألموند وفيربا (Almond & Verba, 1963) في كتابهما "الثقافة المدنية"، تم تصنيف الثقافة السياسية إلى ثلاثة أنماط مثالية، لا تزال تشكل الإطار النظري الأساسي لفهم الاختلافات بين المجتمعات في علاقة المواطن بالدولة.

أولاً: الثقافة السياسية المحلية (The Parochial Political Culture)

تسود هذه الثقافة في المجتمعات التقليدية ذات البنى البسيطة وغير المتمايزة، حيث يغيب التخصص الوظيفي ويقوم الفرد بأدوار متعددة ومتداخلة (سياسية، دينية، اجتماعية) دون تمييز واضح بينها، ويتميز الفرد في هذه الثقافة بكونه:

- **محدود الإدراك**: حيث تنحصر معلوماته ومداركه ضمن إطار مجتمعه المحلي الضيق (القبيلة، العشيرة، القرية)، ويكون إدراكه للنظام السياسي الأوسع ومكوناته (المدخلات، المخرجات، دوره الذاتي) مشوشًا وضعيفًا.

- **منغلق الانتماء**: حيث يتسم ولاؤه بالتعصب للروابط الأولية (العائلة، القبيلة، الجماعة الإثنية) على حساب الهوية الوطنية الموحدة.
- **ضعيف التأثير**: مما يعكس تنشئة سياسية محدودة الأبعاد المعرفية والمهارية، لا تؤهله للتفاعل مع النظام السياسي الوطني (المغيربي، 1989، ص 225).

ثانيًا: الثقافة السياسية التابعة (The Subject Political Culture)

في هذا النمط، يدرك الأفراد وجود النظام السياسي ويهتمون بشكل أساسي بمخرجاته (مثل الخدمات والأمن)، بينما يغيب أو يتذبذب إدراكهم لدور "المدخلات" وقدرتهم على التأثير فيه، ويتميز حامل هذه الثقافة بما يلي:

- **سلوك سلبي**: حيث يشعر الفرد بعدم قدرته على التأثير في القرارات، فيخضع للسلطة ويعتبرها إلزامية لا يمكن تحديها، سواء كان راضيًا عنها أم لا.
- **انفصال عن العملية السياسية**: فهو يرى نفسه "رعية" وليس "مواطنًا فاعلاً"، وكما يصف موريس ديفرجيه ثقافة الخضوع، فإن الأعضاء "يقرون بوجود النظام ولكنهم يظلون سلبيين،.. ينتظرون الخدمات ويخشون العقوبات، دون أن يفكروا في قدرتهم على تغيير عملياته" (الخزرجي، 2013، ص 101).

ثالثًا: الثقافة السياسية المشاركة (The Participant Political Culture)

يمثل هذا النمط الثقافة الملائمة للأنظمة الديمقراطية، حيث يكون الفرد مدركًا بشكل فعال للنظام السياسي بكل أبعاده (المدخلات، المخرجات، ودوره الذاتي)، وتتميز هذه الثقافة بما يلي:

الفاعلية والكفاءة الذاتية: حيث يعرف الفرد حقوقه وواجباته، ويثق في قدرته على التأثير في الحياة السياسية، ويفسر دوره على أنه إيجابي وفعال.

- **التقييم النقدي**: يصاحب هذا الإدراك مشاعر وتقييمات (سلبية أو إيجابية) تجاه النظام ومكوناته، تتراوح بين القبول الكامل والرفض التام، مما يدفع نحو المساءلة والمحاسبة (المغيربي، 1989، ص 226).

▪ **الوظائف النظامية للثقافة السياسية وأهميتها**

لا تقتصر الثقافة السياسية على وصف واقع المجتمعات، بل تؤدي مجموعة من الوظائف الجوهرية، منها:

- **وظيفة تعريفية**: تساعد في التعرف على طبيعة النظم السياسية وشرعيتها.
- **وظيفة تكاملية**: تساهم في خلق الشخصية الوطنية والوعي بحقوق وواجبات المواطنة.
- **وظيفة تحليلية**: تُعد أداة لتحليل العلاقة بين المواطن والسلطة ودراسة أنماط المشاركة السياسية.

وعليه، فإن نمط الثقافة السائد في أي مجتمع هو نتاج مباشر لعملية التنشئة السياسية بمضامينها المعرفية والقيمية والمهاراتية، مما يحدد مدى استعداد هذا المجتمع للتحول الديمقراطي أو مقاومته له (الجمل وجابر، 2020، ص 43).

المطلب الثالث: السمات البنيوية والخصائص الدينامية للثقافة السياسية

لا تُعد الثقافة السياسية مجرد انعكاس للقيم السائدة، بل هي نسق دينامي ومعقد يتميز بمجموعة من السمات البنيوية التي تحدد طبيعته وتأثيره، ويمكن إيجاز هذه الخصائص على النحو التالي:

أولاً: الثنائيات القيمية الأساسية

تُبنى الثقافة السياسية على ثنائيات قيمية متضادة، تحدد طبيعة العلاقة بين الحاكم والمحكوم:

الحرية مقابل الإكراه: تتراوح الثقافة السياسية بين التأكيد على قيمة الحرية، حيث تقوم الطاعة على الاقتناع والمشاركة الإيجابية، وبين التأكيد على الإكراه، حيث ينصاع الأفراد بدافع الخوف والقهر، مما يؤدي إلى إحساسهم بالعجز عن التأثير السياسي (بوسقيعة، 2015، ص 113).

- **الثقة مقابل الشك**: يمثل مستوى الثقة أو الشك في النظام السياسي عنصرًا جوهريًا، ويتحدد هذا المستوى بناءً على طبيعة أداء السلطة ومدى استجابتها لمطالب المواطنين، مما ينعكس على شرعيتها واستقرارها.

المساواة مقابل التدرج: تتباين الثقافات السياسية بين تلك التي تؤكد على المساواة بين الأفراد، والتي ترتبط عادة بمشاركة سياسية أوسع، وتلك التي ترسخ لمبدأ التدرج والتمييز، مما يقيد فرص المشاركة ويعمق الفجوات الاجتماعية.

- **الولاء القومي مقابل الولاء المحلي**: يتجه الولاء في الثقافات الحديثة نحو الدولة والهوية الوطنية الجامعة، بينما ينحصر في الثقافات التقليدية ضمن إطار الروابط الضيقة (كالقبيلة أو العائلة)، مما يؤدي إلى تغليب المصلحة الجزئية على المصلحة العامة وإضعاف الشعور بالمسؤولية الوطنية.

ثانيًا: السمات البنيوية العامة

إلى جانب الثنائيات القيمية، تتسم الثقافة السياسية بعدد من الخصائص البنيوية الأساسية:

- **الطبيعة المركبة**: يتسم جوهر الثقافة السياسية بالتداخل المعقد بين أنماط القيم، والاتجاهات، والسلوكيات، والمعارف السياسية لأفراد المجتمع، مما يشكل نظامًا مترابطًا.
- **الطبيعة النسبية (الجزئية)**: الثقافة السياسية هي ثقافة فرعية من الثقافة العامة للمجتمع، وعلى الرغم من استقلاليتها النسبية، فإنها تتأثر بشكل عميق بالمنظومة الثقافية والقيمية الأوسع.
- **التاريخية والاكتساب**: الثقافة السياسية هي نتاج تراكمي لتاريخ المجتمع الطويل من ناحية، ولخبرات أفراده المكتسبة عبر عمليات التنشئة السياسية والاجتماعية من ناحية أخرى.
- **الدينامية وعدم الثبات**: لا توجد ثقافة سياسية ثابتة، فهي عرضة دائمًا للتغيير، ويتوقف حجم ووتيرة هذا التغيير على عوامل متعددة، كمعدل التحول في البنى الاقتصادية والاجتماعية، وإرادة النخب الحاكمة، ومدى رسوخ القيم التقليدية في الوعي الجمعي.
- **التعددية الداخلية**: لا يعني وجود ثقافة سياسية سائدة تماثل جميع أفراد المجتمع، فهناك دائمًا تباينات ثقافية فرعية تفرضها عوامل مثل الانتماء الإثني، والديني، والمهني، والاقتصادي، والتعليمي (طاهري، 2017، ص 13).

المطلب الرابع: الخصائص البنيوية للثقافة السياسية العربية

تمثل الثقافة السياسية العربية نسيجاً معقداً من القيم والتوجهات المتراكمة تاريخياً، والتي تتراوح بين قيم الشجاعة والتسامح ونقائضها، ويتحدد إبراز أي من هذه القيم وفقاً لطبيعة السياقات السياسية والقيادية السائدة، ويمكن تحليل أهم سمات هذه الثقافة من خلال المحورين الآتيين:

أولاً: إشكالية الانتماء والهوية في البنية الثقافية العربية

يُعرّف الانتماء بأنه علاقة نفسية-وجدانية تتمثل في الشعور بالانتماء إلى جماعة "نحن" في مقابل "الآخر"، فهو يشكل الهوية الثقافية للفرد ويحدد حدود الجماعات البشرية وطبيعة العلاقات بينها (هلال ونيفين، 2015، ص280)، وتتعدد مستويات الانتماء من الأسرة والعشيرة إلى الطائفة والأمة، مما يخلق حالة من التعددية في الولاءات داخل المجتمعات العربية.

وتبرز الإشكالية الأساسية في تغليب الولاءات الجزئية (ما دون الدولة) على الولاء للدولة الوطنية، ففي مجتمعات عربية متعددة مثل لبنان، يُعرّف المواطن نفسه انطلاقاً من انتمائه الطائفي (شيعي، سني، درزي، ماروني) قبل انتمائه الوطني (طاهري، 2017، ص8).

ويعزو الباحثون استمرار هذه الإشكالية إلى عجز الدولة الحديثة في المنطقة العربية عن استيعاب هذه الولاءات الفرعية أو تحويلها إلى هوية وطنية موحدة، فبدلاً من أن تكون الدولة حاضنة للجميع، أصبحت في كثير من الحالات امتداداً لهياكل السلطة التقليدية، مما عمق من أزمة الهوية وعزز الطابع الطائفي والعشائري للدولة (طاهري، 2017، ص9).

ثانياً: التفاعل الجدلي بين البنى التقليدية والتحول الديمقراطي

يشكل استمرار البنى الطائفية والعشائرية عائقاً بنيوياً أمام التحول الديمقراطي، حيث تتناقض هذه البنى مع مبدأ المواطنة المتساوية الذي تُؤسس عليه الدولة الديمقراطية الحديثة، فالديمقراطية كنظام حكم لا تقوم فقط على المؤسسات السياسية، بل أيضاً على ثقافة سياسية تقوم على الولاء للوطن والمساواة بين المواطنين بغض النظر عن انتماءاتهم الجزئية (طاهري، 2017، ص9).

ويؤكد الباحثون على وجود علاقة تبادلية بين استمرار البنى التقليدية وغياب الديمقراطية: فغياب الديمقراطية يفسح المجال لاستمرار هذه البنى، واستمرار هذه البنى بدوره يعيق عملية التحول الديمقراطي، وبالتالي، فإن إقامة نظام ديمقراطي حقيقي يشكل شرطاً أساسياً لتجاوز الولاءات التقليدية وبناء هوية وطنية جامعة.

ثالثاً: المشاركة السياسية بين الشكلية والمضمون في الواقع العربي

تُعرَّف المشاركة السياسية بأنها "النشاط الإرادي والواعي الذي يمارسه المواطنون فردياً أو جماعياً لاختيار حكامهم، وصياغة السياسات العامة، عبر القنوات الدستورية المشروعة" (هلال ونيفين، 2015، ص285)، ولا تقتصر هذه المشاركة على الممارسات الإجرائية كالانتخاب والترشح، بل تمتد لتشمل منظومة القيم الثقافية السائدة في المجتمع.

طبيعة المشاركة السياسية في البلدان العربية:

تصنف الثقافة السياسية العربية ضمن نمط "الثقافة الضيقة" حسب تصنيف ألموند وفيربا، وتتميز المشاركة السياسية فيها بعدة سمات:

- **الشكلية والرمزية**: حيث تُتخذ القرارات فعلياً من قبل النخب الحاكمة، بينما يُترك للجماهير دور إضفاء الشرعية عليها عبر انتخابات مُسيطر على نتائجها مسبقاً.
- **الطابع الموسمي والمتقطع**: لا تأخذ المشاركة شكلاً منتظماً، بل ترتبط بموجات التعبئة خلال الأزمات، ليعود المواطن بعدها إلى حالة السلبية.
- **هيمنة النخب**: يسود نظام المرشح الواحد حتى في النظم التعددية شكلياً، مع استئثار أحزاب الحكومة بكل الضمانات لتحقيق الأغلبية (هلال ونيفين، 2015، ص285).

الفجوة بين التوجه والممارسة:

تكشف الدراسات الميدانية عن تناقض صارخ بين التوجهات الإيجابية نحو المشاركة والممارسة الفعلية، فبينما أبدى 68% من المستجوبين اهتمامهم بمرحلة "المدخلات" – أي مرحلة صنع القرار – إلا أن 22.8% فقط يرون أنفسهم كمشاركين فاعلين، و19% فقط يفضلون حضور الاجتماعات السياسية (طاهري، 2017، ص13).

ويعزى هذا التناقض إلى عوامل متعددة، يأتي في مقدمتها:

- مناخ الشك والخوف من الانخراط في العمل السياسي
- التفاوت الحاد في توزيع الثروات
- انتشار الأمية وانخفاض الوعي السياسي
- ضعف المشاركة الاجتماعية

رابعاً: الثورات العربية ونشوء ثقافة سياسية جديدة

شكلت الثورات العربية لحظة مفصلية في التاريخ السياسي الحديث، حيث هزت أركان الثقافة السياسية السلطوية القائمة على الخوف والخضوع، وفتحت الباب أمام إمكانية نشوء ثقافة سياسية جديدة.

- **أسس الثقافة السياسية الجديدة:**

التركيز على البعد القيمي: عبر استثمار قنوات التنشئة الاجتماعية

تأطير العلاقة بين المواطن والسلطة: على أساس الحرية والكرامة والعيش الكريم

تعزيز المشاركة السياسية: وتكريس دولة الحق والقانون (إبراهيم، 2013، ص12)

- **تحديات التحول الثقافي:**

يبرز ضعف الثقافة الديمقراطية جلياً في الممارسات داخل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني نفسها، حيث تؤدي هيمنة تيارات سياسية معينة إلى احتكار السلطة وخروج هذه المؤسسات عن دورها الطبيعي (إبراهيم، 2013، ص15).

المبحث الثاني : الإطار المفاهيمي للتحول الديمقراطي

المطلب الأول: المفهوم والمقاربات النظرية

يعرف التحول الديمقراطي بأنه "العملية التي يتم فيها صياغة قواعد سلمية لحل الصراعات، والوصول إلى وضع دستوري ديمقراطي، وإجراء انتخابات نزيهة، وتوسيع نطاق المشاركة السياسية" (بلقزيز، 1997).
المقاربات النظرية في دراسة التحول الديمقراطي:

- **يميز سوجيان جيو بين أربع مقاربات أساسية:**
- **المقاربة البنيوية**: تركز على الشروط الاجتماعية والاقتصادية والثقافية
- **المقاربات العملية**: تُعنى بالخيارات الاستراتيجية للنخب
- **المقاربات المؤسسية**: تؤكد على دور المجتمع المدني والمؤسسات

مقاربة الاقتصاد السياسي: تدرس التداخل بين الإصلاحات السياسية والاقتصادية (طه، 2019)

- **النظريات التفسيرية السائدة:**
- **نظرية المدخل التحديثي**: تربط بين التنمية الشاملة والتحول الديمقراطي
- **نظرية المدخل البنيوي**: تركز على تغير موازين القوى في المجتمع
- **نظرية المدخل الانتقالي**: تُعلي من شأن الخيارات السياسية للنخب (طه، 2019)

المطلب الثاني: الأسباب والدوافع المحركة للتحول الديمقراطي

حظي مفهوم التحول الديمقراطي باهتمام بالغ في الأدبيات السياسية، مما دفع إلى بذل جهود نظرية ومفاهيمية مكثفة لتأصيله، وقد اتسم هذا المفهوم بالاتساع والشمولية، الأمر الذي استلزم معه صياغة تعريف إجرائي دقيق، كان له الأثر في تركيز الجزء الأكبر من الجهود البحثية على التأصيل النظري للمفهوم.
وعليه، يُعرّف التحول الديمقراطي بأنه المرحلة الانتقالية التي تلي انهيار النظام السلطوي وتمهد لإقامة نظام ديمقراطي، تتميز هذه المرحلة بحدوث تحولات وصراعات سياسية واجتماعية عميقة، تتركز حول تحديد القواعد الجديدة للعملية السياسية، وهوية الفاعلين المسموح لهم بالمشاركة فيها، وإعادة توزيع المصالح، ومن الجدير بالذكر أن مسار هذا التحول لا يخلو من المخاطر، إذ قد يشهد انتكاسات أو ارتداداً إلى أشكال الحكم السلطوي.

أولاً: الدوافع والأسباب الداخلية للتحول

- **تفاقم الأزمات الداخلية**: يُعد عجز النظام غير الديمقراطي عن معالجة الأزمات المزمنة بكفاءة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية، محفزاً رئيسياً يضعف شرعيته ويُغذي المطالبات بالتغيير.
- **ديناميكيات الفاعلين السياسيين**: تلعب طبيعة القوى السياسية وتوازنات القوى النسبية بينها دوراً محورياً في دفع عملية التحول، ويتحدد ذلك من خلال عدة عوامل، أبرزها: درجة تماسك النخبة الحاكمة، وموقف مؤسسات الجيش والأمن منها، ومستوى التأييد الشعبي الذي تحظى به، وقدرة قوى المعارضة على تحديها وتقديم بدائل فعالة.
- **دور المجتمع المدني**: يُشكل قوة ضاغطة فاعلة باتجاه الإصلاح، حيث أن درجة استقلاليته وقدرته على التنظيم والمطالبة بالحقوق والحريات تمثل عاملاً حاسماً في تهيئة البيئة الملائمة للتحول الديمقراطي، (عبد الحي، 2003، ص 118)

ثانياً: الدوافع والأسباب الخارجية للتحول الديمقراطي

برزت مجموعة من العوامل الخارجية كقوى دافعة ومؤثرة في عمليات التحول الديمقراطي على المستوى العالمي، ومن أبرزها:

- **دعم القوى الدولية والتكتلات الكبرى**: قامت العديد من الدول الغربية والتجمعات الإقليمية بدور فعال في تشجيع الانتقال الديمقراطي، عبر وسائل متعددة أبرزها ربط المساعدات الاقتصادية والمالية بشروط تتعلق بالإصلاح السياسي واحترام حقوق الإنسان.

- **ضغوط مؤسسات التمويل الدولية**: مارست مؤسسات مالية دولية كصندوق النقد والبنك الدوليين نفوذاً كبيراً، حيث روجت لسياسات الإصلاح الاقتصادي والسياسي وربطت برامج الإقراض والإعانة بشروط تتضمن تبني إجراءات تدريجية نحو التحول الديمقراطي، خاصة في دول العالم النامي وأوروبا الشرقية.
- **دور منظمات المجتمع المدني العابرة للحدود**: ساهمت المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان والديمقراطية في نشر القيم الديمقراطية على نطاق عالمي، من خلال آليات مثل الرصد والتوثيق، والضغط الدبلوماسي، وتقديم الدعم المالي والفني لنظيراتها المحلية.

انتشار القيم في ظل العولمة: أسهمت ثورة المعلومات والاتصالات وطبيعة العولمة في تسريع انتشار قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مما ساعد على خلق بيئة دولية مواتية وضاغطة شجعت على الانتقال السياسي في العديد من الأنظمة، (صالح، 1989، ص 179)

المطلب الثالث: أثر الثقافة السياسية في الدعوة للتحول الديمقراطي

شهد العالم في أعقاب الحرب الباردة وبروز النظام العالمي الجديد موجة متصاعدة من التحولات الديمقراطية، إلا أن هذه الموجة واجهت جموداً ملحوظاً عند حدود العالم العربي، مما يستدعي تحليلاً مقارناً يكشف عن دور العوامل الثقافية في تفسير هذه الظاهرة، ففي الوقت الذي تمكن فيه الغرب من صياغة نموذج ديمقراطي متجذر، يقوم على ثقافة سياسية تتسم بالانسجام الفكري مع قيم الديمقراطية، مما ضمن استقرارها واستمرارها كإطار حاكم، يظل السؤال مطروحاً عن أسباب تعثر هذا المسار في السياق العربي، تشير التحليلات إلى أن نجاح أي مشروع ديمقراطي مرهون بدرجة كبيرة بوجود بيئة ثقافية وسياسية داعمة، فصياغة مفهوم الديمقراطية وتبنيه الفعلي يتطلبان إدراكاً عميقاً على المستويين المحلي والإقليمي، وهو ما يجعل من الثقافة السياسية للمجتمع مفتاحاً أساسياً لفهم طبيعة نظامه السياسي القائم واحتمالات تحوله، وفي هذا الإطار، تبرز إشكالية الجاهزية العربية للديمقراطية، حيث تشير بعض الآراء إلى أن العديد من الأنظمة العربية لم تكن مؤهلة لصياغة مشاريع ديمقراطية حقيقية، نظراً لطبيعة علاقات التبعية الخارجية، وهيمنة أنظمة حكم تسلطية (ملكية أو شمولية)، وغياب البرامج السياسية التي تؤكد على حق تقرير المصير، وقد اتسم التعامل مع فكرة الديمقراطية في المنطقة بإشكاليات عميقة، تمثلت في "استيراد" الشكل المادي للديمقراطية (كالهياكل والمؤسسات) مع تجاهل الجوهر المعنوي والقيمي الذي تقوم عليه، وقد أدى هذا النهج السطحي إلى ما يمكن تسميته "ديمقراطية الشعارات" الجوفاء، التي تتناقض في ممارساتها مع مبادئ العقل والحرية والإنسانية، وفي هذا الصدد، يقدم المفكر "مالك بن نبي" رؤية عميقة حيث يرى أن الديمقراطية ليست مجرد نقل للسلطة بين طرفين، بل هي بالأساس "تكوين شعور وانفعالات، ومقاييس ذاتية واجتماعية" تتشكل في ضمير الشعب وتسبق أي نص دستوري، مما يؤكد أن الديمقراطية كحلم شعبي قائمة على مبدأ السيادة لا يمكن أن تترسخ في مجتمع يفتقر إلى حرية التفكير العقلاني ويعاني من أزمة ثقافية عامة.

وتخلص الدراسة إلى أن المعرفة الواسعة بالثقافة السياسية ومكوناتها تمثل حاجة ملحة للمجتمعات، إذ أنها تنظم عمل وسلوك الأفراد والجماعات وتحدد طبيعة تفاعلهم مع الأنظمة الحاكمة، كما تؤكد على ضرورة تحقيق انسجام بين الحاكم والمحكوم لخلق مرونة كافية تتيح تبني وتنفيذ السياسات والبرامج المناسبة، فالاتحاد حول ثقافة سياسية موحدة يشكل حاجزاً منيعاً في وجه أي تهديدات داخلية أو خارجية، ويوفر الأرضية الخصبة لأي تحول ديمقراطي حقيقي ومستدام، (أبوراس، 2019)

المبحث الثالث: الإطار المفاهيمي للعلاقة بين الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي

المطلب الأول: معوقات التحول الديمقراطي والثقافة السياسية العربية

تشكل عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي تحدياً كبيراً أمام جملة من المعوقات الهيكلية والثقافية العميقة، والتي يمكن إجمالها في المحاور التالية:

- **هيمنة نظام الحزب الواحد:**

تكمن المشكلة الجوهرية في طبيعة الإصلاحات السياسية الشكلية التي تطلقها الأنظمة، حيث لا ترقى إلى مستوى التحول الديمقراطي الحقيقي ما لم تنطلق من مبدأ إنهاء وصاية الدولة على المجتمع، والاعتراف بحق الشعب في اختيار ممثليه بحرية ونزاهة، وتقرير سياساته بنفسه، (منصور، 2003)

- **انعدام التداول السلمي للسلطة:**

يشكل الرفض المطلق لمبدأ سيادة الشعب كمصدر وحيد للسلطة -حتى في ظل وجود مؤسسات تشريعية وانتخابات شكلية- السمة الأساسية للحياة السياسية العربية، وهذا ما يفسر استمرار احتجاز الحياة السياسية في معظم الدول العربية، وصعوبة الحديث عن تنافس حقيقي على السلطة أو تداولها سلمياً، (سعد، 1999، ص24)

- **المعوقات الهيكلية والاجتماعية:**

يعزو الباحثون غياب الديمقراطية في العالم العربي إلى عوامل متداخلة تشمل:

هيمنة الثقافة السياسية التقليدية غير الداعمة للقيم الديمقراطية.

التأثيرات المستمرة للهياكل شبه الاستعمارية في منطقة جيوسياسية حساسة.

استنزاف الصراع العربي-الإسرائيلي للموارد والطاقات، وما رافقه من عسكرة للدولة والمجتمع.

- **معوقات مرتبطة ببنية الدولة:**

ترتبط هذه المعوقات بالهياكل الأساسية للدولة (الإدارية، السياسية، القانونية) التي تحدد الإطار الموضوعي لممارسة الحقوق والحريات، وغالباً ما تُصمم هذه البنى لخدمة مصالح النخب الحاكمة وتعزيز سيطرتها، وضمان بقائها في السلطة لأطول فترة ممكنة، (بن مشري وآخرون، 2005، ص123)

- **ضعف وهشاشة القوى الديمقراطية:**

ساهمت مجموعة العوامل الاجتماعية والسياسية -الموضوعية والذاتية- في تشكيل النظام المجتمعي العربي بشكل أتاح للنخب الحاكمة:

- السيطرة على موارد الدولة واستغلالها لصالحها.
- الاستمرار في الحكم رغم التغيرات الإقليمية والدولية وأزمات النظم الشمولية.
- تعزيز سلطتها والتمديد لها، مستفيدة من هشاشة القوى الديمقراطية المعارضة، (مهنا، 2005، ص443)

المطلب الثاني: مؤشرات التحول الديمقراطي ومعاييره

يشير التحول الديمقراطي الكامل إلى عملية هيكلية متكاملة تتحقق من خلال سلسلة من المؤشرات الأساسية:

أولاً: المؤشرات الهيكلية للتحول الديمقراطي:

التوافق الدستوري والمؤسسي: يتمثل في وضع ترتيبات دستورية ومؤسسية جديدة بين الفاعلين السياسيين الرئيسيين حول قواعد النظام السياسي الجديد.

- **الإطار الدستوري الشامل**: إصدار دستور جديد يستجيب لتطلعات جميع مكونات المجتمع.
- **المأسسة المؤسسية**: إضفاء الطابع المؤسسي على هياكل الدولة لضمان استقرارها وفاعليتها.
- **الشرعية الانتخابية**: تشكيل حكومة عبر انتخابات حرة ونزيهة، تمارس صلاحياتها الكاملة دون منازعة من قوى موازية.
- **الثقافة السياسية الديمقراطية**: سيادة ثقافة سياسية تحترم حقوق الإنسان، وتضمن حريات التعبير والإعلام والتظاهر وممارسة الشعائر الدينية في إطار سيادة القانون.

المجتمع المدني والأحزاب: بناء مجتمع مدني قوي وظهور أحزاب سياسية ملتزمة بالقانون، (الوحيشي، 2015، ص61)

ثانياً: مراحل التحول الديمقراطي:

- **مرحلة التحرير**: تركز على حماية الحقوق الفردية والجماعية من عسف السلطة، وتمثل مدخلاً أساسياً للتحول الديمقراطي.
- **مرحلة الانتقال الديمقراطي**: عملية معقدة تشمل تحولات في البنى والأهداف والعمليات المؤثرة في توزيع السلطة، وتتأثر بعوامل التنمية والثقافة السياسية والبيئة الدولية.

- **مرحلة التوطيد**: تحويل ترتيبات المرحلة الانتقالية إلى مؤسسات سياسية مستقرة ومعترف بها، مما يضمن الاستقرار والمشاركة الفعالة. (جهاد حمد، ص580)

ثالثاً: مجالات التحول الخمسة:

- المجتمع المدني المستقل الذي يعمل في إطار القانون.
- المجتمع السياسي الحر الذي يدير أجهزة الدولة وينظم النشاط الاقتصادي.
- حكم القانون المدعوم بثقافة سياسية ملائمة.
- أجهزة الدولة البيروقراطية الرشيدة والشرعية.
- المجتمع الاقتصادي المؤسسي القادر على توفير الفائض اللازم لوظائف الدولة.

رابعاً: معوقات التحول:

- المعوقات المؤسساتية: كالهرمية والنخبوية وعدم تداول السلطة.
- المعوقات الداخلية: هيمنة الدولة على المجتمع المدني، وضعف الشرعية، والتمييز الديني والعرقي.
- المعوقات الخارجية: تأثير العولمة، وأحادية القطبية، وسياسات المنظمات الدولية.

خامساً: مصادر التحول:

قد يكون التحول نابعاً من الداخل (كالهند)، أو مفروضاً من الخارج (كاليابان)، أو نتيجة مبادرات من أعلى (من النظام) أو من أسفل (من المعارضة).

المطلب الثالث: دور الثقافة السياسية في تحقيق الانتقال الديمقراطي

تمثل الثقافة السياسية الإطار القيمي والرمزي الذي يحدد توجهات المجتمع نحو السلطة والحكم، حيث تجسد منظومة المعتقدات والأعراف والمشاعر السائدة تجاه الشأن السياسي، وتتشكل هذه الثقافة من خلال الخبرة التاريخية المتراكمة للأمة، مما يجعلها عاملاً حاسماً في تحديد مسار التحول السياسي وإمكانيات التغيير الديمقراطي.

أولاً: المكونات الأساسية للثقافة السياسية الفاعلة

- **القدرة على استيعاب التعددية**: تتيح الثقافة السياسية الديمقراطية تقبل المشاركة السياسية للقوى المختلفة بغض النظر عن انتماءاتها الأيديولوجية أو الإثنية.
- **القطيعة مع الموروث السلطوي**: تتطلب عملية التحول الديمقراطي تجاوز الأنماط التقليدية للثقافة السياسية المغلقة.
- **تبني قيم الحداثة والمواطنة**: تشكل قيم الحرية والتعددية والمواطنة الركائز الأساسية للثقافة السياسية الديمقراطية.

ثانياً: تحولات المشهد الثقافي في مراحل الانتقال

شهدت المجتمعات العربية تحولات نوعية في الثقافة السياسية، تمثلت في:

- كسر احتكار الفضاء السياسي من قبل النخب التقليدية
- تفكيك خطاب "المظلومية" والتفسيرات الأيديولوجية القائمة على نظرية المؤامرة
- تعزيز المشاركة السياسية الفاعلة في الشأن العام.

ثالثاً: سبل تطوير الثقافة السياسية الديمقراطية

- **الاعتراف بحق الاختلاف**: كمدخل أساسي لبناء ثقافة سياسية تعددية.
- **تبني قيم التنوير**: من خلال تفعيل العقل النقدي وتجاوز الثقافات المنكفئة.
- **الانتقال من ثقافة الخضوع إلى ثقافة المساءلة**: بتحويل العلاقة من التبعية إلى الشراكة.

رابعاً: معادلة التغيير الثقافي

تشير التجارب إلى أن استمرار العلاقات الاستبدادية مرهون بوجود طرفين: مستبد وقابل للاستبداد. وبالتالي، فإن التحول الديمقراطي الحقيقي يتطلب تغييراً ثقافياً جوهرياً يبدأ بتحرير العقول من ثقافة الخضوع والتبعية.

خامساً: متطلبات التحول الثقافي

- تفعيل العقل النقدي وتجاوز الخطابات الأيديولوجية المغلقة
- تبني قوانين تستند إلى إرادة الشعب بدلاً من أوامر المستبد
- بناء ثقافة سياسية تقوم على المساواة في القيمة الإنسانية

تُظهر التجربة أن نجاح الانتقال الديمقراطي مرهون بحدوث تحول جذري في البنية الثقافية للمجتمع، حيث يشكل التحول الثقافي المدخل الحقيقي لأي إصلاح سياسي مستدام. (جباعي، العدد 26، 2021)

الخاتمة

يظل الاستثمار في البعد الثقافي ركيزةً أساسية لضمان نجاح مسار الانتقال الديمقراطي وترسيخه، إذ لا يمكن اختزال الديمقراطية في أطرها المؤسسية والإجرائية فحسب، بل تمتد لتشمل منظومة قيمية وثقافية تؤسس لشراكة حقيقية بين الحاكم والمحكوم، ويتطلب بناء الديمقراطية الفاعلة تشكيل ثقافة سياسية جامعة تتجاوز الانقسامات الضيقة القائمة على العصبيات العشائرية أو الإثنية أو المذهبية، وتسعى نحو ترسيخ مفهوم العيش المشترك تحت مظلة دولة المواطنة التي تحفظ حقوق جميع مكونات المجتمع.

النتائج

- تؤكد الدراسة على وجود ترابط عضوي بين الثقافة السياسية والممارسة الديمقراطية، حيث تشكل القيم والاتجاهات الديمقراطية الركيزة الأساسية للمشاركة السياسية الفاعلة وضمان الحريات العامة.
- تواجه البيئة الاجتماعية والسياسية العربية تحديات جمة في استيعاب القيم الديمقراطية، نتيجة التناقض الحاصل بين الموروث الثقافي السائد ومتطلبات النظم الديمقراطية.
- يشترط تحقيق التحول الديمقراطي الناجح توفر إرادة سياسية ومجتمعية حقيقية، مدعومة بإطار دستوري يضمن الحقوق والحريات الأساسية للجميع.
- يجب التعامل مع عملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية كمنظومة متكاملة تشمل جميع المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

التوصيات

- ضرورة الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال التحول الديمقراطي، مع مراعاة الخصوصيات المحلية وتفادي الانزلاق نحو الصراعات المسلحة.
- الاهتمام ببناء الثقافة السياسية الديمقراطية من خلال برامج التوعية وتطوير المناهج التعليمية، بما يعزز قيم المشاركة والتسامح وقبول الآخر.
- العمل على ترسيخ مبادئ سيادة القانون والمواطنة المتساوية، كأساس لبناء الدولة الديمقراطية الحديثة.
- ضمان مشاركة سياسية واسعة وحقيقية من خلال تأمين التعددية الحزبية والتداول السلمي للسلطة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.
- تبقى الديمقراطية عملية تاريخية تراكمية تحتاج إلى وقت طويل وصبر كبير، لكن النجاح فيها مرهون بمدى القدرة على خلق توافق وطني حول ثقافة سياسية جديدة تقوم على قيم الحرية والمساواة والعدالة.

المراجع

أولاً: الكتب

1. الخزرجي، ت. ك. (2013). النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
2. بن مشري، ع.، وآخرون (2005). التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة.
3. بن العلوي، س. (2014). عوائق التحول الديمقراطي في الوطن العربي. دار الفكر العربي.
4. طه، ش. (2019). عملية التحول الديمقراطي (النظريات والاتجاهات). المعهد المصري للدراسات.
5. عساف، ن. (2013). دراسات في حقوق الإنسان. مركز عمان لدراسات حقوق الإنسان.
6. فيصل، غ. ح. (2014). التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث. دار الراية للنشر والتوزيع.
7. المغيري، م. ز. (1989). قراءات في السياسة المقارنة (الطبعة الثانية).
8. مهنا، م. ن. (2005). في النظم الدستورية والسياسية (دراسة تطبيقية). المكتب الجامعي الحديث.
9. هلال، ع. الد.، ومسعد، ن. (2000). النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير. مركز دراسات الوحدة العربية.

ثانياً: الرسائل العلمية

1. البلعور، م. (2010). التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية: دراسة حالة النظام السياسي الجزائري "1988-2008" [أطروحة دكتوراه غير منشورة]. جامعة بن يوسف بن خدة.
2. الدياب، ب. أ. (2014). أزمة المشاركة السياسية وتأثيرها على عملية التحول الديمقراطي في فلسطين "1993-2013" [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية.
3. الطاهري، م. (2017). الثقافة السياسية والتحول الديمقراطي: دراسة في مسألة الاستعصاء الديمقراطي في المنطقة العربية [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة العربي بن مهيدي.
4. المنصور، ب. أ. (2003). الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي باليمن [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة القاهرة.

ثالثاً: المجلات والدوريات

1. أبوراس، ع. (2019). الثقافة السياسية بين المفهوم والممارسة (عين على العرب). العربي الجديد.
2. بلقزيز، ع. (1997). الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: العوائق والممكنات. المستقبل العربي، 215.
3. بوسقيعة، س. (2015). الثقافة السياسية ودور الإعلام في تنميتها.
4. الجباعي، ج. (2021). الثقافة السياسية ودورها في تحقيق الانتقال الديمقراطي. ليفانت نيوز، 26.
5. الجمل، م. ح.، وجابر، م. (2020). التنشئة السياسية كمدخل لبناء الثقافة الديمقراطية. كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة المرقب، (1).
6. الحي، أ. ت. ع. (2003). التجارب الليبرالية: أدوات الظهور والانحسار. مجلة الديمقراطية، (10).
7. الحمود، ز. ج. (بدون تاريخ). العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي. مجلة مداد الآداب، (14).
8. الوحيشي، ع. م. (2015). دراسة نظرية في التحول الديمقراطي. مجلة كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية، (2).
9. نوير، ع. س. ع. (2011، سبتمبر). الاتجاهات المعاصرة في دراسة الثقافة السياسية. عالم الفكر، (1).